وعرف فساد تعريف ابن الحاجب ثم المراد بمرجع ما ذكر من الهادي وهم لا البترة وقيد بعضهما
وعمرو ونحو بالمستوى في ثمانية ابواب والقياس اي القياس حركات اواخر المبني وسكونه
لم يسموا انواعها كما في الاعراب لان المعاني المحركات الاعرابية مختلفة فصارت حقايق وحركات
البناء وسكونه متحدة من حيث عدم دلالتها على شيء ضم وفتح وكسر قد سبق التفصيل في
صدر الكتاب المكني ما هو في نحو كاف نحو ذلك ورايتك وضع لذات متكلم او ذات
مخاطب فان الضمائر موضوعة للجزئيات باعتبار معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له
خاص والوضع عام بخلاف لفظ المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان للمفهوم من الكليين
فكلاهما عامان او المتكلم به او المخاطب به بخلافهما فانهما لمتكلم باي كلام كان او مخاطب
كذلك او المتكلم من حيث يحكي عن نفسه او المخاطب من حيث يتوجه اليه الخطاب فيخرج
نحو قولك انا كذا وقلت ولم انت الا ان يذهب الى تعدد الوضع واريد الاول
واما قولك انت مخاطب النفسك وبان لفظ المخاطب كذلك الا ان يريد به فيخرج
الى الثاني او غائب تقدم ذكره لفظا نحو ضرب زيد غلامه وان كان ذلك المتقدم تقدم معنى
بان يكون الحال فيه التقدم نحو ضرب غلام زيد وفي داره زيد واعطيت درهما زيدا
وضربت في داره زيدا او يكون جزء مفهوم المتقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل او
بسياق الكلام التزاما كقوله تعالى ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث علم انه من تورث

وهو

٧٨ وهو قوله تعالى حتى توارت بالحجاب اي الشمس فان العشي يدل على الشمس قيل ومنه قوله تعالى انا انزلناه
في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة
فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظ على
في قوله كل من عليها فان فيه ان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول تقدم ذكره
بل المناسب ان يجعل من التقدم حكما وانما لم يذكره تناقضا اذ اشتغل بما ذكر فيه قول
الرضي التقدم حكما ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل
التفسير الا ذلك التفسير فيقول انه وان لم يكن متقدما على المفسر لا لفظا ولا معنى الا انه في
حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت فاي شيء يحمل المتكلم على ما يلزمه
مقتضى وضعه بتأخير مفسره قلت قصد التفخيم والتعظيم لخ فيظهر من هذا ان ضمير الغائب
في التقدم حكما مجاز فان قلت حيث انه لا يجوز ذكره في التعريف فهل له وجه نفسه
قلت لابد من تقديم كتقديره ان الحكم باية لمعنيين الاثر الثابت للشيء ومنه قولهم حكم الشيء
يعقبه وشرط يسبقه ومصدر حكم مثلا في قولهم المستتر في حكم الملفوظ معناه النحاة
يحكمون ~~بالمحل~~ بالمحذف بملفوظيته لوجود اثره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وبدلها
بحث يحكمون بان المفسر المؤخر متقدم لوجود اثره ومقتضيه ذكر الضمير وهذا مبني على كونه
فيه